

Distr.: General
31 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يُوجّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي اتخذتها أو أقرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثلاثين، المعقودة في بيروت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في مراكش، المغرب، في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩. والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة على الرابط التالي:

www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولا -	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها	٣
ألف -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٣
باء -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٥
ثانيا -	المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها	٧
ألف -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٧
باء -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٠

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الثلاثين، المعقودة في بيروت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، القرار ٣٣٢ (د-٣٠)، الذي يقدم على أساسه مشروع القرار الحالي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتخذ إجراءً بشأنه.

مشروع قرار

تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بالقرار ٣٣٢ (د-٣٠)، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

يوافق على فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجتين، هما لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعقد كل منهما دورة كل عامين، وفقا لأحكام قرار اللجنة ٣٣٢ (د-٣٠)، الوارد في مرفق هذا القرار.

المرفق

القرار ٣٣٢ (د-٣٠)

تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قراراتها ٣١٣ (د-٢٧) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية في دول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تستذكر إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية، وطلبت فيه إيلاء الاهتمام لمسألة تمويل التنمية وإنشاء منتدى خاص لمناقشة الموضوع،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة بشأن فصل اللجنة إلى لجتين، تعقد كل منهما دورة كل عامين،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتمويل التنمية وتطويرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الإقليمية العربية في عملها بشأن السياسات المتعلقة بتمويل التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء وبناء قدراتها على تمويل خطط التنمية الوطنية،

وإذ تؤكد على أهمية دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في معالجة مسائل السياسات التجارية دعماً لجهود الدول العربية على مسار التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة،

واسترشاداً بما تقوم به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في تطوير عمل لجانها الفرعية لتكون أكثر استجابة لأولويات الدول الأعضاء،

١ - **توافق** على فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجتين، هما لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعقد كل منهما دورة كل عامين، وذلك من دون أي آثار مالية إضافية؛

٢ - **تقرر** أن تتولى لجنة تمويل التنمية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وخطط عملها المتوسطة الأجل لتمويل التنمية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسات تمويل التنمية وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطورات في المنتديات والمؤتمرات والعمليات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بتمويل التنمية، وتنسيق الجهود الإقليمية من أجل تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الوزارية المتخصصة لجامعة الدول العربية، والمنظمات والاتحادات التابعة لها، وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، في بناء القدرات ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الموجهة إلى تعبئة الموارد لتمويل التنمية؛ ودعم جهود الاتصال، والشراكات وتنسيق المواقف في الساحة الدولية؛

٣ - **تقرر أيضاً** أن تتولى لجنة السياسات التجارية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجال السياسات التجارية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء في مجال السياسات التجارية وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطورات في المنتديات والمؤتمرات والعمليات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالسياسات التجارية، وتنسيق الجهود الإقليمية من أجل تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الوزارية المتخصصة لجامعة الدول العربية، والمنظمات والاتحادات التابعة لها، وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، في بناء القدرات ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير السياسات التجارية؛ ودعم جهود الاتصال، والشراكات وتنسيق المواقف في الساحة الدولية؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في مراكش، المغرب، في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، القرار ٩٦٦ (د-٥٢)، الذي يقدم استناداً إليه مشروع القرار التالي لكي يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنه:

مشروع قرار

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملاً بقراري اللجنة ٩٤٣ (د-٤٩) و ٩٥٧ (د-٥١)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٩٦٦ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩،
يقتر التعديلات التي أدخلت على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على
النحو المبين في قرار اللجنة ٩٦٦ (د-٥٢)، الوارد في مرفق هذا القرار.

المرفق

القرار ٩٦٦ (د-٥٢)

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملاً بقراريها ٩٤٣ (د-٤٩) و ٩٥٧ (د-٥١)

إن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي أسندت فيه اللجنة إلى
الأمين التنفيذي مهمة إعادة تنسيق برامج اللجنة وأولوياتها بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي الجديد،
بغرض دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المفضية إلى التحول،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٩٤٣ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي طلب فيه إلى
الأمين التنفيذي إجراء استعراض مستقل، وشامل ومتعمق للهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية
لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لها،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩٥٧ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الذي قرر فيه المؤتمر منح اللجنة وقتاً إضافياً لمواصلة استعراض هيكل اللجنة الحكومي الدولي وتحليله، وطلب من الأمانة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، الذي أكدت فيه من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على الحاجة إلى سد الثغرات ومعالجة أوجه التداخل على الصعيد الإقليمي، وأيدت اتباع نهج تدريجي في تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي،

وإذ يلاحظ التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها والإصلاح الهيكلي لأمانة اللجنة لتقديم الأفكار واتخاذ الإجراءات من أجل تمكين أفريقيا وجعلها شاملة للجميع وتحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كمركز للتفكير، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية^(٢)،

- ١ - **يحيط علماً** باستعراض الهيكل الحكومي الدولي، واستنتاجاته وتوصياته؛
- ٢ - **يقتر** إدخال التعديلات التالية على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:
 - (أ) من أجل تنظيم الأجهزة الفرعية القطاعية على النحو التالي:
 - ١' اللجنة المعنية بالحكومة الاقتصادية؛
 - ٢' اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات؛
 - ٣' اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهيكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا؛
 - ٤' اللجنة المعنية بتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛
 - ٥' اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية، والفقر والشؤون الجنسانية؛
 - (ب) من أجل تغيير اسم لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية إلى "اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء"، بغية ضمان الاستفادة منها في اعتماد السياسات العامة وزيادة مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين في اللجان.

(١) قرارا الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) انظر القرار ٢٣/٢٠١٨، المرفق.

ثانياً - المسائل التي يُوجّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الثلاثين، المعقودة في بيروت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعدداً من القرارات المتصلة ببرنامج عملها، التي تعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

موجز توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

٤ - أكد ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من جديد التزامهم بوضع التكنولوجيا والابتكار في قلب عملية التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية وتسخير قوة التكنولوجيا والابتكار لبناء مستقبل يحقق تطلّعات الجميع في المنطقة العربية إلى السلام والرخاء والعدل.

٥ - وأعربت اللجنة عن ثقتها التامة بأن التكنولوجيا والابتكار هما من الروافع الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن بوسعهما تقديم حلول مبتكرة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، محورها الإنسان. وأعربت اللجنة عن أملها في ما تختزنه التكنولوجيا والابتكار من إمكانات للإسهام في التنمية المستدامة في سياق دفع التحوّل الهيكلي للاقتصادات العربية، وتحسين الإنتاجية وإيجاد فرص العمل اللائق في المنطقة العربية.

٦ - وستسعى اللجنة إلى وضع سياسات وطنية وإقليمية تدعم إنشاء نُظُمٍ تكنولوجية مُكيّفة حسب الظروف الاجتماعية الاقتصادية، والبيئية والسياسية في البلدان العربية، وتكون قادرة على جذب استثمارات القطاع الخاص وتشجيع الابتكار. وهي ستضع مقترحات للسياسات التشريعية والمالية لزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وكذلك استراتيجيات إقليمية تحفز على نقل التكنولوجيا، وتعزز أوجه التآزر بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة لسد النواقص في الإنتاجية الصناعية وبناء القدرة التنافسية، والحد في نفس الوقت من أوجه التبعية التكنولوجية.

٧ - وستسهل اللجنة عملية إدماج الخريجين في سوق العمل من خلال مواءمة نواتج التعليم مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل. وهي ستوسع إلى أقصى حد ممكن أيضاً فرص التعليم الجيد في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بحيث يصبح متوفراً ومتاحاً وميسوراً، وستعزز المهارات الرقمية.

٨ - وستشجع اللجنة على الإدماج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا، بوسائل منها كفالة إيصال فوائد التكنولوجيا والابتكار إلى الفئات الضعيفة، والمجتمعات المحلية النائية والمجتمعات التي تعيش في مدن دمرتها النزاعات.

٩ - وستستفيد اللجنة من التكنولوجيا لزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز الاستدامة البيئية، والتخفيف من حدة النزاعات والحد من الكوارث.

١٠ - وعقدت اللجنة العزم على تعبئة وزيادة التمويل والاستثمار على مستوى البلدان والمنطقة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، دعماً لأهداف التنمية المستدامة، وعلى الاستفادة من جميع المرافق المالية المتاحة لأقل البلدان العربية نمواً. وفي هذا السياق، أثنت اللجنة على

العمل المهم الذي تقوم به الأمانة التنفيذية على مسار التعاون والتكامل الإقليمي، وطلبت إليها مواصلة أنشطتها على هذا المسار، بالتركيز على التكنولوجيا والابتكار.

القرار ٣٢٩ (د-٣٠)

إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية

- ١١ - رحبت اللجنة بإنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية.
- ١٢ - وأوصت اللجنة بالتوسع في جهود بناء القدرات على مختلف المستويات الفنية من خلال تنظيم ورشات عمل إقليمية ووطنية بشأن النماذج والوسائل والأدوات المالية التي تدعم المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، وعمليات التقييم وإمكانية الحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا، وتقديم تحديثات منتظمة بشأن التطورات في مجال تغيّر المناخ للمفاوضين والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التكيف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره، مع التأكيد على مبدأ التنسيق في التنفيذ مع المنظمات المعنية.
- ١٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تتخذ، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لأنشطة المرحلة الثانية من المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية، وضمان مراعاة الجوانب المتعددة الأبعاد لتغيّر المناخ في العمل المتعلق بالمياه والطاقة والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتقديم الدعم إلى المنتدى العربي للتوقعات المناخية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات المعنية.

القرار ٣٣٠ (د-٣٠)

دعم الشعب الفلسطيني

- ١٤ - أكدت اللجنة على وحدة الشعب الفلسطيني، أينما تواجد أفرادها، وعلى محنتهم المشتركة من جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تسعى إلى تفتيت تلك الوحدة.
- ١٥ - وأدانت اللجنة بأشد العبارات الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأدانت خصوصاً ممارسات التهجير القسري والقرارات غير الشرعية بضم مدينة القدس الشرقية المحتلة، والضم الفعلي للمستوطنات في الضفة الغربية، واستمرار الحصار غير القانوني وغير الإنساني لقطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين العزل، وتدمير البيوت والمنشآت، والاستمرار في الاعتقالات التعسفية، وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وأكدت من جديد ضرورة محاسبة إسرائيل على تلك الانتهاكات.
- ١٦ - وأدانت اللجنة أيضاً اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها، وأكدت أن القدس ستبقى عاصمة دولة فلسطين.
- ١٧ - وحذّرت اللجنة من تبعات تسييس المساعدات الإنسانية والإنمائية المقدمة للمؤسسات الفلسطينية والدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مما يهدد قدرة تلك المؤسسات على تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين.
- ١٨ - وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية دعماً للشعب الفلسطيني ورحبت بإنشاء وحدة شؤون فلسطين ضمن شعبة القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات في الأمانة التنفيذية.

- ١٩ - ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تكثيف التواصل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بدعم الشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية في جهودها الرامية إلى تقييم الأثر التراكمي، والمتعدد المستويات والبعيد المدى للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الشعب الفلسطيني، وزيادة دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
- ٢٠ - وطلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمانة التنفيذية أن تستمر في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المعيارية والدعم الفني للمؤسسات الفلسطينية على أساس الاحتياجات من أجل تنفيذ خطة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

القرار ٣٣١ (د-٣٠)

تُجّ متكاملة للتعاون الفني تلبية للاحتياجات المستجدة للدول الأعضاء

- ٢١ - أعربت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عن وعيها للتحديات الناشئة في المنطقة العربية، لا سيما الصعوبات المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٢٢ - وإذ أكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على إمكانية تحسين عملية التخطيط لأنشطة التعاون الفني على المدى الطويل، ثمنت جهود الأمانة التنفيذية في الاستفادة من مزاياها النسبية وربط عملها في أنشطة التعاون الفني بما تقوم به من وظائف أساسية أخرى في البحث والتحليل وبناء التوافق لدعم عملية صياغة السياسات، ولاحظت مع التقدير ما تبذله الأمانة التنفيذية من مساع إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء.
- ٢٣ - وأشادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق القائم مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتطوير أنشطة التعاون الفني بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء وفقاً لأولوياتها، وبالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لدعم كيانات الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في المنطقة العربية من موقعها في الريادة الفكرية.
- ٢٤ - وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمانة التنفيذية الاستفادة من دورها في التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في إنشاء آليات لتوجيه أنشطة التعاون الفني مع الدول الأعضاء وتعزيز تأثير تلك الأنشطة.

القرار ٣٣٣ (د-٣٠)

اعتماد التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

- ٢٥ - رحبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لمواءمة أنشطتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ استجابة للاحتياجات والتحديات الإقليمية المستجدة واعتمدت التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع الأخذ بالملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء.

القرار ٣٣٤ (د-٣٠)

اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦ - أكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على أهمية الدور الذي تؤديه هيئاتها الفرعية في وضع وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة في مجالات اختصاص كل منها، بحيث تحقق الفوائد المثلى لصالح الدول الأعضاء.

٢٧ - ودعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في تلك التقارير، على النحو الذي اعتمدته الدول الأعضاء في اللجنة.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٨ - في الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في مراكش، المغرب، في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمدت اللجنة الاقتصادية بياناً وزارياً بشأن موضوع "السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا". واتخذت أيضاً عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامج عملها، التي تُعرض أدناه موجزات لها لكي يطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

موجز البيان الوزاري

٢٩ - اعتمد وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتكامل الأفريقيين، بعد أن تداولوا بشأن موضوع "السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا"، بياناً وزارياً أقرّوا فيه بأن الرقمنة يمكن أن تعزز أداء السياسات المالية وتمويل التنمية؛ ودعوا البلدان الأفريقية إلى تحسين هياكلها الأساسية في مجال الاتصالات بمضاعفة الربط بالإنترنت عريض النطاق بحلول عام ٢٠٢٢ وإلى توسيع تغطية المناطق النائية في القارة؛ وأقرّوا بأن الرقمنة، إلى جانب إتاحتها للعديد من الفرص الجديدة، تثير أيضاً عدداً من التهديدات والتحديات الناشئة التي يلزم تقييمها بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الوضع؛ ولاحظوا أنه يتعين على الحكومات تصميم آليات رقمية مبتكرة تيسر تحصيل الإيرادات والعمل على تحسين تلك الآليات وزيادة كفاءة إدارة الضرائب؛ وأقرّوا بالحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في توافر البيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب.

٣٠ - وأشار الوزراء إلى أنه قد أحرز تقدم في مجال التكامل الإقليمي وأعربوا عن التزامهم باتخاذ التدابير والخطوات الكفيلة بتعزيز إدماج اتفاقات ومعاهدات التكامل الإقليمي في النظام القانون المحلي وتنفيذها، بما في ذلك الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعوا الدول الأعضاء إلى معالجة العراقيل التي تحول دون التكامل الاقتصادي من قبيل القيود المفروضة على تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة.

٣١ - ولاحظ الوزراء أن أفريقيا لا تزال، فيما يتعلق بتطوير هياكلها الأساسية، متخلفة عن المناطق الأخرى وسلموا بالحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد من أجل سد الفجوة في الهياكل الأساسية. وذكروا أيضاً بالالتزام الذي قطعتة الدول الأعضاء بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً على أرفع مستوى ممكن.

٣٢ - وأقر الوزراء بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأجهزة الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وطلبوا إلى الجمعية العامة أن تعزز الآلية وأمانتها عن طريق توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، أعرب الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لما يسطع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من أنشطة جديدة بالثناء في مجال بناء القدرات، وأكدوا مجددا التزامهم بكفالة استدامة المعهد من خلال دفع الاشتراكات المقررة السنوية وتسوية الاشتراكات المتأخرة وأهابوا بالأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها، أن تزيد من حجم دعمها المقدم للمعهد بما يعود بالفائدة على التحول الهيكلي في أفريقيا.

٣٤ - وأشار الوزراء إلى الأولويات الواردة في برنامج اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، وأكدوا من جديد التزامهم بدعم الميزانية المقترحة وأهابوا بالأمم المتحدة الموافقة على خطة اللجنة الاقتصادية وميزانيتها لعام ٢٠٢٠. وأشاروا أيضا إلى استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية، وما تمخض عنه من استنتاجات وتوصيات، وأقروا التعديلات المقترحة على الهيكل الحكومي الدولي، بما في ذلك الهيئات الفرعية القطاعية الجديدة وتغيير اسم لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية إلى "اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء".

القرار ٩٦٢ (د-٥٢)

البيانات والإحصاءات

٣٥ - أحاط مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين علما بمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (XXXII) EX.CL/Dec.987، الذي طلب فيه إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وحث مؤتمر الوزراء الشركاء الإنمائيين على تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية، وطلب إلى الدول الأعضاء أن تزيد من توافر البيانات المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الإقليمية المتكاملة، وطلب إلى اللجنة الاقتصادية أن تعزز قدرات الدول الأعضاء في استخدام الأداة المتكاملة التي أعدها اللجنة الاقتصادية لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

القرار ٩٦٣ (د-٥٢)

استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

٣٦ - شجع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٣٧ - وأهاب مؤتمر الوزراء بالشركاء الإنمائيين، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى تعزيز جهودها الهادفة إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وأهاب المؤتمر أيضا باللجنة الاقتصادية أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات ذات الصلة ببرنامج العمل، مثل

الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية.

٣٨ - وطلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان غوا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا في تطوير الهياكل الأساسية، وفي إعداد المشاريع المقبولة مصرفيا، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، بسبل منها على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والترويج للمزيد من التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وتعزيز التكامل الإقليمي.

٣٩ - وطلب مؤتمر الوزراء أيضا إلى اللجنة الاقتصادية أن تجري، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، الاستعراض الإقليمي العشري لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

القرار ٩٦٤ (د-٥٢)

الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠

٤٠ - بعد أن نظر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠^(٣)، أهاب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع إطارا برنامجيا متوسط الأجل يغطي فترة من ثلاث إلى خمس سنوات، لتيسير عمل الدول الأعضاء مع اللجنة؛ وتستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار ويقاس الأداء على أساسه. وأهاب مؤتمر الوزراء أيضا باللجنة أن ترفع من مستوى الطموح في برنامج عملها.

٤١ - واعتمد مؤتمر الوزراء الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، مع أخذ الدعوات الواردة أعلاه بعين الاعتبار.

القرار ٩٦٥ (د-٥٢)

بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

٤٢ - إذ وضع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في اعتباره أن القارة الأفريقية تعاني من نقص مستمر في الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل، وإذ سلّم بأن السكك الحديدية تشكل وسيلة تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية لنقل الأشخاص والبضائع داخل فرادى الدول الأفريقية وعبر جميع أنحاء القارة، أهاب باللجنة الاقتصادية مواصلة جهودها في مجال التوعية والدعوة الموجهة للدول في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق مكاتبها دون الإقليمية، بشأن بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية) في أقرب فرصة ممكنة، وذلك بهدف إيضاح مزاياها ومساهمتها المحتملة في تمويل مشاريع المعدات الدارجة على السكك الحديدية. وأهاب مؤتمر الوزراء أيضا باللجنة الاقتصادية أن ترشد الأطراف المهمة من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء القارة وتنقذها

(٣) E/CA/COE/38/12، المرفق.

بشأن الطريقة التي يمكن بها للقروض وخدمات الإيجار في القطاع الخاص أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وبشأن فوائد الانضمام إلى بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية.

القرار ٩٦٧ (د-٥٢)

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

٤٣ - إذ أحاط مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين علما بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي قررت فيه الجمعية أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، في عام ٢٠٢١، أهاب بأقل البلدان نموا في أفريقيا مواصلة جهودها من أجل تعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - وشجع مؤتمر الوزراء اللجنة الاقتصادية وشركاءها الإنمائيين، بما في ذلك البلدان الأفريقية التي لا تنتمي لفئة أقل البلدان نموا، على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ودعا اللجنة الاقتصادية إلى أن تقوم، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع للاستعراض الإقليمي لأفريقيا في عام ٢٠٢٠، يسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

القرار ٩٦٨ (د-٥٢)

السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

٤٥ - إن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وقد عقد العزم على الاستفادة من استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تعزيز عمليات تحصيل الإيرادات والإدارة المالية العامة في أفريقيا وإعادة التفكير في الأطر الضريبية الحالية لاستيعاب الاقتصاد الرقمي، موليا الاعتبار الواجب للطبيعة المتغيرة للأعمال التجارية بفعل الرقمنة من أجل دعم الجهود المبذولة في سياق مبادرة الهوية الرقمية، والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي لأفريقيا، أهاب بصانعي القرار في الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني تعزيز تمويل عمليات بناء الهياكل الأساسية الرقمية ومنحه الأولوية، والعمل على رقمنة المدفوعات في جميع القطاعات، ووضع لوائح تنظيمية تكفل إمكانية استخدام الخدمات المالية الرقمية من قبل الجميع وفي أي مكان وحمايتها على النحو الواجب من الجريمة الإلكترونية.

٤٦ - وحث مؤتمر الوزراء اللجنة الاقتصادية على دعم الجهود التي يبذلها كل من الدول الأعضاء والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب وترمي إلى وضع أطر تسخر الرقمنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية وتحديث العمليات المالية، وحث أيضا اللجنة الاقتصادية على دعم الدول الأعضاء في بناء هياكل أساسية رقمية يمكن استخدامها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٤٧ - وإضافة إلى ذلك، طلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركاء المعنيين الآخرين، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك وضع مبادئ كفيلة باستحداث هوية رقمية جيدة ومعايير منسقة، وإطار تنظيمي إقليمي للتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية.

القرار ٩٦٩ (د-٥٢)

مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي

٤٨ - أثنى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضعها مبادرة الرقمنة الأفريقية، وطلب إلى اللجنة الاقتصادية أن تواصل العمل في مجالات البحوث السياسية، والحوار الإقليمي وتنمية القدرات فيما يخص الرقمنة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي وسائر أصحاب المصلحة.

٤٩ - وطلب مؤتمر الوزراء أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفعيل مركز للامتياز في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي تفعيلا كاملا، بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في القطاع الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية. وحث المؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على كفالة أن يحقق مركز الامتياز منجزات ملموسة، ومحددة زمنيا وقائمة على النتائج من أجل دعم الدول الأعضاء.

٥٠ - وإضافة إلى ذلك، دعا مؤتمر الوزراء الدول الأعضاء إلى النظر في استحداث نظم أمنية قوية لمكافحة الجريمة الإلكترونية والتهديدات ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني الناجمة عن رقمنة اقتصاداتها.